

ما وجه قلت وجهه كما مل عنى ان المرص لومات جسا
 لتوقف ما تحت عليه واللازم باطل بخلاف الجوهر فان
 ما تحت متوقف عليه ومنها انهم راد وجنسية الوجود بها
 بالتشكيك من اسبابه فبنيته التقدم والتأخر فيقال مثله
 في الجوهر لتقدم الجواهر بعضها على بعض بل في كل كلي وترفع
 التواطي وجوابه ان الاختلاف الموجب للتشكيك لا بد وان
 يكون واقعا في نفس المفهوم الكلي فالوجود لكون ما ذكر
 من التقدم والتأخر واقعا فيه من قبيل المتشكك بخلاف
 الجواهر مثلا فان تقدم بعضها على بعض وتأخره ليس واقعا
 فيها بل في وجوداتها وكذا يقال في الانسان اختلافا
 اخراده بالتقدم والاباض مثلا لا يعيب كونها كليا متواطيا
 لكون ما ذكرها رجاء عن مفهوم الانسان والماصل ان التشكيك
 معناه الاختلاف في نفس المفهوم المتشكك فاقوم ومنها
 ان الجوهر مثلا لو كان جسا على ما تحته لكان امتيازا
 ما تحته من الانواع بعضها عن بعض بالفصول الذاتية
 حينئذ يكون على نفي منها مركبا من الجوهر وما تميز به
 عن غيره من الانواع فتكون كلها مركبة وقد رجمتم
 ان بعضها بسيط وجوابه ان كون الجوهر جسا لما تحته
 لا يقتضى ان جميع ما تحته مركب منه ومن الفصول كما
 زعمت

زعمت انه بل بعض ما تحته كذلك وبعضه وهو البسيط
 تميز بنوعه وشخصه فيكون مفصلا عن المركب قيل
 وهذا الجواب اقتناع ومنها ان الجوهر لو كان جسا للجواهر
 لكانت فصولها ايضا جوهرية لان فصل الماهية من
 مقوله جسا لانها لا تتركب من امرين متناهيين واذ كانت
 فصول الجواهر جوهرية كانت الجوهر العالي جسا لها
 كجسها فيلزم ان يكون للفصول فصول اخرى تميز وهي
 وهي جوهرية تامر وهكذا ويتسلسل فيلزم تركب الجوهر
 امر غير منتهية ومثل هذا يجري في كل مقوله مثلا الكيف
 لو كان جسا للكيفيات لكان لها فصول ايضا من
 الكيفيات لأمروا ذالك لها فصول من الكيفيات لكان الكيف
 جسا لتلك فيكون لتلك الفصول فصول ايضا من الكيف ويتسلسل
 وجوابه تسليم انها جوهرية ومنع كون الجوهر جسا لها
 لقاعدة ان الجنس خارج عنها ماهية الفصول غاية ان
 الناطق شئ ذو نطق وكونه جوهر او جسما وصف له
 خارج عنه فلا يلزم من كونه جوهر كون جسا له حتى
 يلزم عدم النهاية في ذات المركب الجوهر جسا للفصول
 لكن لا نسلم لزوم الفصل لها لان الفصول انما تكون للانواع
 لا للفصول لانها غفينة عن تعيينها عما يشتركها في ذلك